

إسبانيا : الجائحة والمجتمع

سيف الإسلام بن عبد النور^(1,2)

مقدّمة

عانى الإنسان من الأوبئة منذ ظهوره على سطح الأرض. حتى إن هناك من يقول إن التاريخ ما هو إلا سلسلة من المحاولات المضنية للتغلب على الجوائح والأوبئة والجوع. وإذا أردنا أن لا نرجع إلى أزمنة بعيدة فيمكن أن نبدأ من العصور الوسطى ؛ حيث عرف العالم الطاعون الأسود والأمراض التي انتقلت من أوروبا ودمرت السكان الأصليين في أمريكا في وقت ما يصطلح عليه الاستكشافات. وتشير الدراسات إلى أن الأنفلونزا والحصبة والتيفوس تسببت في قضاء ما بين 30 و90 مليون شخص. وعندما ضربت الجائحة بلدان العالم هذا العام رجع الكثير بذاكرتهم إلى القرن العشرين مستحضرين ما سمي بالأنفلونزا الإسبانية (1918-1919)، والأنفلونزا الآسيوية (1957)، وأنفلونزا هونج كونج (1968)، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (من الثمانينات)، سارز (2002)، وأنفلونزا الخنازير (2009)، وإيبولا (2014)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (فيروس كورونا، 2015) والآن الفيروس التاجي كوفيد 19.

وبالرجوع إلى كل ما كتب عن هذه الأوبئة وعن طريقة تعامل البشرية معها، نرى أن الإنسان خاض تجربة لم يعشها من قبل؛ حيث إنه لم يفرض في تاريخ البشرية حجر على مستوى أغلب بلدان المعمورة، كما أن زعماء العالم لم يفكروا أبداً في إعلان حالة طوارئ عابرة للحدود، جعلت أكثر من ثلث البشرية في حالة من الحبس الإجماعي. وهكذا تم إغلاق الحدود الخارجية للدول، وتعززت المراقبة الداخلية للحيلولة دون تنقل

(1) جامعة محمد الأول، المغرب

(2) منتدى إبراهيم للحوار، إسبانيا.

السكان بين المدن. وتم توسيع نموذج أمني جديد لفرض الابتعاد الاجتماعي، وهو ما لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

وفيما خلفت الجائحة آثارا متباينة حسب البلدان وحسب وضعها الاقتصادي وقوة أو هشاشة نظامها الصحي، نجد أن القارة الأوروبية كانت من بين أكثر القارات تضررا من الجائحة رغم تقدمها، وكانت إسبانيا وإيطاليا وفرنسا في قائمة الدول التي حولتها الجائحة إلى بلدان تعيش ما يشبه حالة الحرب. وهذا ما دفع هذه الدول إلى وضع أسئلة مختلفة وجعلها تواجه حسب طريقتها تلك الآثار المدمرة.

وسنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على التساؤلات التي وضعتها الجائحة فوق بساط البحث في العالم، وإن كنا سنركز في بعض جوانبه على الساحة الإسبانية؛ لأنها مجال تخصصنا. وسندرس كيفية تعاطي المجتمع مع الجائحة في شبه الجزيرة الإيبيرية للتعلم في تأثيرها على السلوك المجتمعي في البلاد.

المسلمات واليقينيات

قبل أن ندخل في صلب الموضوع ونتحدث عن المجتمع الإسباني في مواجهة الفيروس الجديد، نود الإشارة إلى أن الجائحة قضت على مجموعة من اليقينيات والمسلمات التي قررت في أذهاننا من التكرار حتى وصلت درجة اليقين.

المسلمة الأولى : نهاية التاريخ التي نادى بها الكثير من المفكرين الغربيين وأبرزهم المفكر الأمريكي فوكوياما. فحسب هذا الطرح وصلت البشرية إلى آخر مراحل التطور التاريخي في شكله الغربي وبالتالي فكل تطور لن يكون خارج هذا الشكل، وعلى كل الدول التي تنشأ النمو والتطور أن تنحون نفس الاتجاه. وهذا ما ولد الاعتقاد بأن للتاريخ تطورا خطيا، وهو ما يعني أن كل فترة لاحقة هي بالضرورة أفضل من سابقتها. وهذا ما عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد كانت سنوات الخمسينات أفضل من الأربعينات والسبعينات أفضل من الستينات، وهكذا دواليك. ووفق هذا المنطق فسنة 2030 ستكون بالضرورة أفضل من 2020. وعلى هذا الوقع عاش المجتمع الإسباني، فبعد الحرب الأهلية التي خلفت دمارا اجتماعيا واقتصاديا، حاولت السياسة الإسبانية النأي بالبلاد عن خوض الحرب العالمية الثانية مباشرة، ورسموا مخططا لإخراج البلاد من قائمة الدول الفقيرة، وحدثت الطفرة بعد أن انضمت البلاد إلى الاتحاد الأوروبي وبعدها إلى الحلف الأطلسي. وهكذا استطاعت التحول من بلد متخلف اقتصاديا

إلى قوة يتجاوز ناتجها القومي ناتج الدول العربية مجتمعة بما فيها الدول النفطية. واستثمرت في المجال الفلاحي والسياحي حتى أصبحت ثاني قوة سياحية على مستوى العالم، وعلى رأس قائمة اليونسكو للبلدان التي تتوفر على أكبر عدد من المواقع التي تصنف تراثا عالميا. وهو ما جعل المهاجرين الإسبان في بلدان أوروبا الصناعية يرجعون للاستثمار في البلاد، واشترى المتقاعدون الألمان والإنجليز بيوتا في شواطئ شبه الجزيرة الإيبيرية، مما جعل العديد من البلديات يحكمها فرنسيون أو ألمان أو هولنديون، بحكم سماح القوانين الانتخابية بمشاركة السكان الأوروبيين في الانتخابات المحلية. وبعد أن تجاوزت البلاد آثار الأزمة المالية لسنة 2008 ظن الناس أن الاقتصاد تعافى؛ لأن فيه من الميكانيزمات ما تؤهله لحل أي أزمة محتملة وتحصيل نمو مضطرد عاما بعد عام.

لكن الجائحة ألقت بظلال من الشك على هذه اليقينيات، وجعلت تحسن مستوى العيش في السنوات المقبلة مسألة غير واردة مطلقا، فالفيروس فتح قوسا في تاريخ البشرية، ووفق تصرف الإنسان معه سيكون مستقبله أفضل من ماضيه أو العكس. والشيء الأكيد على المدى المنظور هو تقويض دعائم حياة الرفاه التي تمتعت بها الأجيال التي استفادت من الطفرة الاقتصادية، فأولاد وأحفاد هؤلاء سيعيشون ظروفًا صعبة وسيعرفون مستقبلا مهنيا لا يعرف الاستقرار.

المسلمة الثانية : تتعلق بالحدود، فقد بينت الجائحة أن الحدود التي صرفنا في سبيل حمايتها مئات المليارات¹ وجندنا في سبيل ذلك ملايين الجنود وصرفنا المليارات لتسليحهم²، لم تصمد أمام الطبيعة ولم تقف حاجزا ضد انتشار الفيروس. فالخطوط التي رسمناها على الخريطة لم تعتبرها الطبيعة إلا خطوطا لا تصمد أمام قوتها. وهكذا انتشر الفيروس في بلدان العالم انطلاقا من الصين لينتقل بعدها إلى كوريا الجنوبية وبعض الدول الآسيوية، ليقفز بعدها إلى القارة الأوروبية ابتداء من إيطاليا وانتهاء بالسويد والنرويج.

¹ تصرف دول الاتحاد الأوروبي عشرات المليارات سنويا لحماية الحدود الداخلية للدول الأعضاء ولحماية الحدود الخارجية للاتحاد، ويمكن زيارة صفحة البرلمان الأوروبي لمعرفة المصاريف الخاصة بالحدود الخارجية: <https://www.europarl.europa.eu/factsheets/es/sheet/153/la-gestion-de-las-fronteras-exteriores>

² يعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة من حيث مصاريف الدفاع. وتتجاوز المصاريف المعلنة عن التسلح بالنسبة لدول العالم 2000 مليار دولار.

<https://datos.bancomundial.org/indicador/MS.MIL.XPND.GD.ZS>

وبالنسبة لإسبانيا لم يكن انتشار الفيروس إلا مسألة وقت، فثلاثة أسابيع بعد ضربه للمدن الإيطالية، تحول الوباء إلى جائحة وضرب مدينتي مدريد وبرشلونة اللتين يوجد بهما أكبر مطارين في البلاد. ورغم الاحتياطات التي اتخذتها السلطات في سبيل كبح سرعة انتشار الفيروس لم تفلح المجهودات في الوصول إلى نتيجة مرضية. ولم تستطع قوات الجيش ولا الشرطة ولا أجهزة المراقبة إيقاف الفيروس على الحدود. وهذا ما قوض تلك المسلمة التي كنا نعتبرها حقيقة مطلقة منذ الحرب العالمية الثانية والتي مفادها أن حماية الحدود الوطنية للدول كفيلة بحماية الدولة والمواطن من أي أخطار محتملة واردة من الخارج، وأن الملايير التي تصرف في حماية الحدود لا مبرر لها، وأن الفكرة التي تقول أن على الدول أن ترفع من نسبة مصاريفها إلى أقصى ما يمكن؛ مقارنة مع ناتجها الداخلي الخام للإبقاء على الأخطار خارج البلاد، ليست صحيحة دائماً.

المسلمة الثالثة : كنا نعتقد أن التكتلات الاقتصادية والسياسية كفيلة بحماية الدول التي تنتمي إليها. فالاتحاد الأوروبي الذي يضم حالياً 27 دولة كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013 آخرها، تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992، ومن أهم مبادئ هذا الاتحاد نقل صلاحيات الحكومات الوطنية إلى المؤسسات المركزية الأوروبية، وفي أفق إيجاد طريقة للوحدة السياسية تمكن الاتحاد من تحقيق سوق موحدة وعملة واحدة يتم تداولها في 19 دولة. كما أنه استطاع رسم سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. وقد احتفل الاتحاد في 2007 بمرور 50 عام على إنشائه عقب توقيع اتفاقية روما.

وقد حاولت دول القارة الوصول إلى وحدة سياسية منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مروراً بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة وبعد محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، وهتلر في أربعينات القرن الماضي. وأمام الخراب الذي حل بالدول الأوروبية فكر آباء الاتحاد الأوروبي في إيجاد طريقة لتجنب الوقوع في حرب جديدة. فكانت فكرة إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي هي السبيل إلى إعادة بناء أوروبا. فجاءت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 بمبادرة من فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية آنذاك ودول بينيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ). ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية عقب اتفاقية روما للعام 1957. وهكذا تطور التكتل الأوروبي من مجموعة للتبادل التجاري إلى اتحاد اقتصادي وسياسي ؛ لكن الجائحة عرت النفاق

الدبلوماسي الذي كانت تسلكه بعض الحكومات الأوروبية. وأظهرت أن الاتحاد جاء ليخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات أولاً، وبعدها مصالح المواطن الأوروبي، في وقت رفاه الاتحاد كقوة اقتصادية وتكتل سياسي. لكن ما إن انتشرت الجائحة حتى أظهرت كل دولة أنانيتها. وعض أن تقوم الدول التي لم تتضرر في الأول بإغلاق الحدود مع إيطاليا أو إسبانيا وإمدادها بما تحتاج من مساعدات طبية ومالية لمواجهة الجائحة، رأينا كيف أن ألمانيا وهولندا وغيرها غلبت المصلحة الذاتية واعتبرت نفسها غير معنية بالموضوع. وعندما ضربت الجائحة مختلف الدول الأوروبية رأينا كيف أن كل بلد سخر كل طاقاته ومخبراته من أجل الحصول على المعدات الطبية اللازمة في الأسواق الدولية دونما اكتراث بالوضع في البلدان المجاورة. بل إن بعض الدول قامت بقرصنة المعدات التي حصلت عليها بلدان أخرى في الاتحاد ضاربة بعرض الحائط كل مبادئ الاتحاد التي تدور جُلها حول مبدأ التضامن. وهو ما فند الادعاء القائل بأن المصلحة الاقتصادية كفيلة بتحقيق الاتحاد السياسي.

المسلمة الرابعة : السوق لا يحتاج إلى تدخل الدولة، فهو قادر على تصحيح وضعه عبر قانون العرض والطلب. وأن المؤسسات العمومية ما هي إلا ثقل وعلى الدول التخلص منه. وهنا وجدنا أن أغلبية الدول قامت ببيع أغلب قطاعاتها إلى الخواص تاركة فقط مسائل خاصة بالأمن القومي تحت يدها : لكن الجائحة فندت هذه الادعاءات، فالسوق والقطاع الخاص لا يمكن أن يترك دون تدخل من الدولة. ووسط هذا الصخب وجدنا أن أولئك الذين دافعوا حتى يوم قريب عن سياسات تفكيك مؤسسات الدولة لصالح القطاع الخاص يعترفون اليوم بأن تدخل الدولة ضروري، واكتشف أولئك الذين نادوا ببرامج التقشف في مجال الصحة والتعليم خطأهم.

وإذا كان العالم قبل الجائحة عالماً منقسماً وغير متماسك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فقد زادت الأزمة من تعقيد الوضع. ودفعنا الفيروس التاجي إلى إعادة التفكير في القضايا المجتمعية الكبرى، وإلى كيفية الوصول إلى مجتمع آمن للخروج من الأزمة، وما هو شكل الدولة التي نحتاج إليها، وباختصار : أجبرتنا الظروف الحالية على إعادة التفكير في الحضارة الإنسانية التي يرى البعض أنها تقف على حافة الانهيار. وسنحاول في هذه المقالة الإسهام في النقاش العام السائد في إسبانيا وفي العالم قصد الاستفادة من بعض الدروس التي يقدمها لنا الوباء الكبير والتطرق إلى الفرضيات حول السيناريو المستقبلي المحتمل.

الجائحة والسياسة والمجتمع

ألقت الجائحة بظلالها على الحياة السياسية لكل البلدان واستغلتها حكومات كثيرة لإحكام سيطرتها على دفة الحكم مما كان له انعكاس سلبي على الديمقراطية؛ لأن أغلب الحكومات سنت حالة الطوارئ وهي الحالة التي تسمح لها قانونياً بتركيز السلطة في شخص واحد أو لجنة أو مجموعة. ولاحظنا كيف أن بعض الحكومات حاولت تمرير قوانين تهم مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي والتحكم فيها، وهو ما اعتبره أغلب المراقبين ذريعة لإسكات كل الأصوات المعارضة.

وفي إسبانيا اتهم اليمين واليمين المتطرف الحكومة اليسارية باستغلال حالة الطوارئ للإجهاد على الحرية. واعتبر بعض حكام الأقاليم أن سن قانون الطوارئ ما هو إلا حيلة لتجميع كل السلطة في يد الحكومة المركزية بمدير، وهو ما يمس بصلاحياتهم ويخرق روح الدستور الإسباني. واعتبرت الأحزاب المعارضة (الحزب الشعبي وثيودادانوس وفوكس) أن الائتلاف الحكومي حاول تسخير الجائحة للإجهاد على المؤسسات ولتنفيذ مخطط يساري يرمي إلى زرع الانحلال الأخلاقي بالدفاع عن حقوق المثليين في الزواج والإرث والإجهاد وما إلى ذلك من المواضيع التي يعتبرها اليمين تهديداً لشكل المجتمع.

وإذا كانت الدول الغربية تؤكد أنها لم تستغل الوضع لإسكات المعارضة، فإن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان تعتقد أن بعض الحكومات من قبيل حكومي الصين وروسيا قد زرعتا تحت ذريعة الجائحة الآلاف من الكاميرات وأجبرت الملايين من السكان على تحميل تطبيقات ليس لمراقبة تطور الحالة الوبائية فقط، وإنما لأغراض أخرى. وهكذا ففي شوارع موسكو تم تثبيت أكثر من مائتي ألف كاميرا قادرة على التعرف على وجه إنسان وإن كان يلبس خوذة دراجة نارية³. وبما أن هذه القرارات اتخذت في عز الجائحة لم يعرفها المواطن أي اهتمام ولم يعارضها إلا القليل. ولهذا ترى مجموعة من الباحثين أن الحكومات تستغل الخوف وتضخمه لبطء اليد الحديدية لسلطتها. وهذا معروف في أدبيات علم النفس، فالشعور بالخوف أو الرعب يشل التفكير، بل ويفقد الوعي، وهذا ما عطل فكر المواطن خلال الجائحة، فأضحى يبحث عن الزعيم الملهم ويستسلم لأهواء الاستبداد.

³ <https://www.lavanguardia.com/politica/20190530/462570154956/moscu-planea-instalar-mas-de-200000-videocamaras-con-reconocimiento-facial.html>

ومن الناحية الإنسانية، رأينا أن البشر فقدوا شيئا من إنسانيتهم ؛ حيث تهاقت الألاف منهم وراء ورق المرحاض مدفوعين بالخوف والهستيريا، فسقط قناع التحضر والإنسانية بالنسبة للكثيرين، وانتقلوا إلى مرحلة الحيوانية. كما أن الجائحة عرت التفاوتات الاجتماعية بل وعمقتها، ففي الوقت الذي عاشت فيه الطبقة العليا فترة الحجر في قصور الألاف من الفقراء. وفي الوقت الذي عاشت فيه الطبقة العليا فترة الحجر في قصور وإقامات بحدائق ومساح نجد أن أغلبية سكان العالم عاشوا الجائحة في منازل صغيرة لا تتجاوز الخمسين مترا. وهو ما عاشه الإسبان أيضا؛ حيث ضربت الجائحة أكبر مدينتين وأكبر تجمعين لسكان في البلاد. وهذا ما يدفعنا إلى إعادة التفكير في معمارنا وفي طريقة بناء وتصميم مدننا. ولكم أن تتصوروا حالة العيش في الحجر في بيت ذي تصميم إسلامي محوره الفناء، وليس الواجهة والشرفة كما هو عليه الحال في معمارنا الحالي. وبالإضافة إلى هذا يجب إعادة النظر في تصاميم بيوتنا التي تحولت دون سابق إنذار إلى فصول دراسية ومكاتب وقاعات رياضية ومطاعم وقاعات للترفيه. وهذا ما لفت انتباه المهندسين المعماريين في إسبانيا، فحاولوا الاستفادة من الدرس واستحضار هذه الأبعاد في التصاميم الجديدة الخاصة بالمنزل والمدن. ونحن نكتب هذا البحث اطلعنا على مجموعة من المقترحات التي قام بها المهندسون فيما يخص البيوت، ومما استرعى انتباهنا تلك التصاميم التي تجعل البيوت قادرة على التحول إلى مكاتب للعمل وقاعات رياضية بمجهودات بسيطة وهو ما اصطلح عليه بتصاميم البيوت المتعددة الاستعمالات.

وبالنسبة للعمل فقد عرت الجائحة التفاوتات، ففي الوقت الذي تعذر على الملايين الاشتغال من بيوتهم كما هو الحال بالنسبة لبعض المهن : كعمال النظافة والخادmates في البيوت وعمال النظافة وبائعي المواد الأساسية الذي كان لزاما عليهم الانتقال إلى مقرات أعمالهم، استطاع موظفو المكاتب والمصارف وقطاع الخدمات الاستمرار في العمل عن بعد، وفقد الملايين أعمالهم واضطروا لطلب المساعدات العائلية أو الحكومية، وفر الأغنياء إلى استراحتهم خارج المدن وهم يتابعون تطور استثماراتهم ونموها عبر شاشات هواتفهم الذكية. كما عرت الجائحة هشاشة النظم الصحية وجبن رأس المال؛ حيث وجدنا أن المجتمعات الهشة اجتماعيا ضربتها الجائحة بحدة أكبر على عكس البلدان الأخرى كما هو الحال بالنسبة لألمانيا ؛ حيث النظام السياسي يحاول الحفاظ على الحياة الكريمة للمواطن الألماني.

ورأينا أن المستشفيات الخاصة ليست رديفا للخدمة العمومية وأن هدفها الريح قبل أي شيء آخر. وأما شعار "صحتك رهاننا" التي نجدها في أبواب هذا النوع من المستشفيات ما هو إلا حملة ترويجية لا تصمد أمام أي امتحان حقيقي. وفي هذا الإطار تعهدت الحكومة المحلية في إقليم كاتلونيا بدفع مبلغ 43000 يورو عن كل مريض تتم معالجته في وحدات العناية المركزة في المستشفيات الخاصة بغض النظر عن المدة التي قضها سواء أكانت يوما أو أسبوعا⁴. وهو ما جر وابل الانتقادات على الحكومات اليمينية التي حكمت البلاد في السنوات الأخيرة والتي أهدقت في الإعانات على المستثمرين الخواص في مجال الصحة في محاولة لتقوية القطاع حتى يحل محل القطاع العام في المستقبل. بل إن بعض الحكومات المحلية والتي يدخل في اختصاصها قطاع الصحة قامت بإغلاق أجنحة كاملة من المستشفيات العامة وتوجيه معداتها وأسرتها إلى المستشفيات الخاصة ظلنا منها أن هذا سيخدم صحة المواطن على المدى البعيد. إلا أن الظن تحول إلى سراب فما إن حلت الجائحة بالمجتمع حتى كثر المستثمرون عن أنيابهم وحاولوا ربح عشرات الأضعاف عن المبالغ التي استثمروها في المستشفيات والمعدات والمختبرات⁵. كما جعلت مستوى الدخل عند المواطن هو الضمانة لإبقائه على وجه الحياة، ففي وقت ذروة الجائحة أعطيت التعليمات للمستشفيات العامة بتغليب النفعية والتضحية بالإنسان المسن في سبيل إنقاذ الإنسان الأصغر، وهكذا منع عن بعض العجزة أجهزة التنفس؛ لأن المنطق كان هو البقاء للأصلح أو للأقوى. وفي نفس الوقت نجد أن المواطنين الذين لهم تأمين خاص وهم عادة من الطبقة الوسطى والعليا وتوجهوا إلى المستشفيات الخاصة لم يعاملوا وفق هذا المنطق؛ لأن هذه المستشفيات لم تعرف تكديسا لطواير المرضى على أبوابها، وظل عدد المرضى الذين يعالجون فيها متحكما فيه. وهو ما يجبرنا على طرح السؤال: هل المواطنون متساوون حقا كما ينص على ذلك الدستور؟ وإلى أي حد استطاعت دولة الرفاه تحقيق هذا المبدأ.

⁴ <https://digital24news.com/quim-torra-pagara-43000-euros-por-paciente-en-la-uci-a-la-sanidad-privada/>

⁵ تشير النقايات الطبية إلى أن تكاليف كل مريض موجود في وحدة العناية المركزة لا تتجاوز 1000 يورو كأعلى تقدير يوميا. ولكن القطاع الصحي الخاص حاول الاستفادة من الجائحة برفع أسعار خدماته لتحقيق أكبر ربح ممكن في أقصر وقت ممكن.

ومن جهة أخرى عرت الجائحة ضعف الإنسان وتأصل فكرة الخوف من الموت عنده. فبعد أن حاول الوعي الشعبي التقليل من بشاعة الموت كما هو الحال في الثقافة الإسبانية؛ وأصبحت شركات متعددة الجنسيات هي التي تسهر على تجهيز الموتى، وغطيت النعوش المصنوعة من الأخشاب الغالية بالزهور والورود، وحملت في سيارات فاخرة، وغدا عمال هذه الشركات في أنفاة موظفي المصارف. وكل ذلك لتغطية الوجه البشع للموت؛ لكن الجائحة أرجعت الإنسان إلى الخانة الصفر مرة أخرى، وجعلت الجثث تتكدس في غرف المستشفيات ودور العجزة تاركة المنظر الحقيقي للموت ظاهرا للعيان. وحاول الإنسان الهرب من الموت والعيش في ظل أي ظرف، وأصبح الهدف من الحياة هو البقاء على وجهها كيفما كانت الظروف. وتركزت كل الجهود على إطالة أمدها فقط والتضحية بكل ما عدا ذلك.

وتحول الإنسان الذي كان ملجأ للأخر وملاذ له مصدر خوف وخطر. ففرض التباعد الاجتماعي على السكان مخافة انتشار العدوى. وهكذا ترك المواطنون الإسبان آباءهم وأجدادهم يموتون فرادى في بيوتهم أو في دور العجزة بحجة أن زيارتهم قد تنقل لهم العدوى وستشكل خطرا عليهم. ومن أجل إطالة أمد الحياة ضحينا بالحياة الاجتماعية وبالعناق وباللمس الذي يجعل من الإنسان إنسانا، وضحينا بالحريات الفردية وبالتجمعات الدينية وبالطقوس. وتحول الابتعاد إلى عربون محبة وأضحى علماء الفيروسات قديسين.

كما عرت الجائحة وجهها آخر من بشاعة تسليع الخدمات الاجتماعية، فقد قامت الحكومات المتعاقبة ببيع دور العجزة للقطاع الخاص على أساس أن يقوم المستثمرون بتأمين إدارتها مقابل مساعدات من الدولة. وهو ما حول العشرات من هذه الدور إلى مصدر ربحي للخوادم. فقد كانوا يجنون الملايين مقابل خدماتهم؛ لكنهم لم يكونوا يستثمرون إلا القليل منها، وهو ما ظهر جليا في نقص الأطباء والممرضين والمسعفين والمساعدين في أغلب تلك المؤسسات. وهو ما يجعلنا نتساءل: هل تقلص دور الحكومة في القطاعات الاجتماعية وبيعه للقطاع الخاص هو توفير للمصاريف لصرفها في وجوه أخرى؟ أم هو مجرد إغناء لطبقة معينة؟

ومن انعكاسات تأثير الجائحة على المجتمع الخوف الهستيرى الذي أسهمت في نشره وتضخيمه مختلف وسائل الإعلام. والحقيقة أن الآلاف من ضحايا الفيروس كانوا من العجزة الذين كانوا على مشارف الموت فسرعت الجائحة ذلك. ففي ألمانيا مثلا أو إسبانيا؛ حيث أمد الحياة هو 80 أو 81 سنة نجد أن أغلبية من مات قد اقترب من سن الثمانين أو تجاوزها. وهنا نطرح السؤال: لماذا هذا التخويف والحديث عن هذا الكم الهائل من الأموات؟ وهل كانت وسائل الإعلام موضوعية في طرحها وتهويلها أو أنها كانت موجهة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل أصحاب المصالح من مختبرات ومؤسسات يمكنها الاستفادة من الأزمة، وهي التي أنشأت سوقا للأخبار الزائفة والمضللة لتحقيق أهداف غير معلنة تم تسطيرها سلفا.

الجائحة والعلاقات الدولية

قلبت الجائحة العلاقات الدولية، وجعلت موازينها تختل، فبعد أن كانت الولايات المتحدة محور العالم وقبلة السياسيين وصناع القرار، حاولت الصين الاستفادة من دبلوماسية الجائحة، فصورت نظامها الصحي والسياسي على أنه الأصلاح لمواجهتها وهذا ما جعل الكثير من البلدان يتهافتون لخطب ودها وتقليدها في كل شيء. وأضحت مطاراتها وشركاتها وجهة كل السلطات الصحية لأغلب بلدان العالم. وحاول الكثير من السياسيين التقرب من السفارات الصينية في مختلف عواصم العالم لتقوم بالتوسط للحصول على المعدات الطبية. وأضحى توقيت العالم مرتبطا بالتوقيت الصيني.

ومن جهة أخرى نهجت أغلبية البلدان النهج الذي رسمته الصين في مواجهة الجائحة. فرضت قيودا على حركة السكان وأغلقت أقاليم كاملة. وحاول العملاق الآسيوي تصوير نظامه الصحي بأنه الأنجع؛ لكن هذا قد يحمل في طياته خطرا؛ لأن النظام الصحي لدولة من الدول يمكن أن يكون صالحا لها؛ لكنه قد لا يصلح لغيرها. ورغم ذلك فقد صدرت الصين تجربتها وهذا ما جعلها أقرب إلى القمة وإلى التحكم في العالم.

وجعلها تتحول إلى مركز للعالم عندما ضربت الجائحة وحاولت الاستفادة من ديبلوماسية المساعدات. وبعد أن دفعت الدول القادرة أثمانا مضاعفة للشركات الصينية مقابل المعدات التي تحتاج، حاولت الحكومة المركزية استرضاء الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فأرسلت إليها المساعدات الطبية وهو ما سيجعلها

مستقبلا تدور في فلك التنين الآسيوي. وأمام هذا الوضع لم تستطع لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا روسيا ولا الاتحاد الأوروبي القيام بدور مهم على مستوى العالم، وأدرك هؤلاء أن ريادتهم العالمية باتت مهددة.

وعلى الصعيد الأوروبي رأينا أن الدول النافذة قامت برسم سياسات صحية خاصة بها دون الاهتمام بباقي دول المجموعة. كما أنها أعلنت حزمة من المساعدات أغلبها على شكل قروض، وهو ما جعل دولاً مثل: إيطاليا وإسبانيا تهدد بإعادة النظر في سياستها اتجاه دول الاتحاد ومؤسساته. وفي هذا الإطار فقد هدد رئيس الحكومة الإيطالية ماريو كوندي بعواقب وخيمة على الاتحاد إن لم يظهر أعضاؤه التضامن بينهم⁶. وانقسم الاتحاد بين البلدان الغنية الشمالية وبلدان الجنوب الفقيرة. وخرجت إلى العلن المهاترات بين رئيس الحكومة الهولندية ونظيره الإيطالي والبرتغالي⁷: حيث وصف الأول الدول التي تحتاج إلى مساعدات مالية بأنها المسؤولة عن وضعها؛ حيث بذرت مواردها ولا يمكن للدول الغنية مساعدتها مالياً، وإنما يمكنها إمدادها بقروض بنسب فائدة معقولة. وبلغت الخلافات أوجها عندما استمر اجتماع القادة الأوروبيين لأكثر من 16 ساعة يومي 7 و8 أبريل 2020 دون الحسم في شكل المساعدات المرصودة من قبل الاتحاد. فبينما رأت الدول الأكثر تضرراً أنه على دول الاتحاد إصدار سندات خاصة بالجائحة، رأت ألمانيا وبعض الدول التي تدور في فلكها أن أقصى ما يمكن أن تعطيه الدول الغنية هو قروض محدودة، وهو ما جعل الحكومة الإيطالية تهدد بالانسحاب من الاتحاد مما سيصيبه في مقتل خاصة وأنها إحدى الدول المؤسسة⁸. وهو ما دفع الكثير من المواطنين الإسبان للتساؤل عن الجدوى من الانضمام إلى هذا التكتل، وبات الكثيرون يعتقدون أنه جاء ليقدم الدول الغنية وشركاتها ويفتح أمام بضائعها أسواقاً بدون رسوم جمركية. والحقيقة أن هذا ما خلصنا إليه من خلال تتبع مختلف المواقف السياسية للدول المكونة للاتحاد. فالجائحة عرت أنانية بعض الدول الغنية وزعمائها الذين أظهروا أن أغلب المبادئ التي يدعون إليها لن تطبق إلا وفق ما تكون فيه مصلحة الشركات والمصارف الكبرى.

⁶ https://cincodias.elpais.com/cincodias/2020/04/09/economia/1586420695_581898.html

⁷ <https://www.elindependiente.com/politica/2020/03/28/la-verguenza-de-europa/>

⁸ https://www.hispanidad.com/confidencial/italia-amenaza-brex-it-pib-frances-derrumba-6_12017639_102.html

وتجدر الإشارة إلى أن زمن المصائب هو الذي يظهر المواقف ويعجل بخراب الحضارات. وهذا ما أخبر به ابن خلدون الذي قال بأن البلدان الإسلامية عرفت ما سماه العرب بالطاعون أو المرض الوافد أو الطاعون الجارف الذي خلف أثرا ظاهرا على الإنسان وأدى إلى نقص العمران. وقد أدى في القرن الرابع عشر أو المائة الثامنة إلى الحيلولة دون توحيد بلدان شمال إفريقيا سياسيا واجتماعيا وإلى تأجيج التمايز الطبقي وتنامي التصوف الشعبي. وهو حسب عالم الاجتماع لا ينتشر إلا في طور هرم الدولة ودخولها مرحلة التلاشي. فما أشبه الأمس بالبارحة ؛ حيث نعتقد أن هذه الجائحة جاءت لتبصم نهاية حقبة من التاريخ وبداية أخرى. وما حصل البارحة بشمال إفريقيا يمكن أن يحدث اليوم مع الاتحاد الأوروبي، وإن كنا نرى أن الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف ستضغط للحيلولة دون حل التكتل الاقتصادي والسياسي.

وإذا كان هذا على مستوى الدولة فعلى مستوى المجتمعات والأفراد، فنجد أن التاريخ يعيد نفسه. فحسب لسان الدين بن الخطيب يتسبب الطاعون في تعفن الهواء وضيق المساكن وعدم التحفظ لفشو الجهل وعدم العلم. ولعلاج الداء يرى عالم الاجتماع ضرورة الأخذ بمشورة الأطباء وتحسين الأغذية وممارسة الرياضة التي هي مفقودة لأهل الأمصار؛ إذ هم في الغالب وادعون ساكنون لا تأخذ منهم الرياضة شيئا ولا تؤثر فيهم أثرا. فكان وقوع الأمراض كثيرا في المدن والأمصار. وهو ما نراه في يومنا هذا؛ حيث انتشر الوباء في المدن الكبيرة ذات المساكن الضيقة. وإلى أن نجد له علاجا علينا بتقوية مناعة الإنسان بالأكل والرياضة.

الجائحة والمستقبل

يمكننا الجزم الآن بضرورة التركيز على دور الدولة الاجتماعية. فالتدابير التي يتم تطبيقها في العالم للخروج من الأزمة كانت فيما القطاعات الحكومية اللاعب الأساس. وهذا يهم الدول ذات الحكومات القوية - كألمانيا وفرنسا - أو الأكثر ليبرالية والتي لا يتعدى دورها إصدار القوانين والسهر على تنفيذها كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار فقد أعلنت أنجيلا ميركل عن حزمة من التدابير الصحية والاقتصادية واستثمار أكثر من 156 مليار يورو لإنقاذ مناصب الشغل؛ وفي إسبانيا خصصت الدولة لتجاوز الجائحة حوالي 200 مليار يورو، وهو ما يعادل حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي فرنسا أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون عن مساعدات بقيمة

45 مليار يورو وضمانات قروض بقيمة 300 مليار يورو. وكل هذا يدل على أن الوضع خطير للغاية، فملايين السكان معرضون لفقدان وظائفهم، والكثير من أفراد الطبقة الوسطى مهددون بالتعرض للفقر. وهذا ما جعل أكثر الاقتصاديين ليبرالية يعيدون النظر في أفكارهم في إطار هذه الأزمة الكبرى وآثارها على المدى المتوسط والبعيد.

وهنا نطرح السؤال: إلى أي مدى تتمتع الدول بالحرية لرسم خطط للتعافي الاقتصادي والاجتماعي؟ وهل الغاية تبرر الوسيلة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأزمة ومثيلاتها ستتكرر في المستقبل، وما هذا إلا أول إنذار وجهته الطبيعة للإنسان في هذا القرن نتيجة اختياراته الاقتصادية التي لا تعرف الشبع. وفي ظل هذه الأوضاع فمن الواضح أن دول الهامش لديها موارد أقل من دول المركز، وهذا ما يؤزم وضعها. وبالتالي فإن خروج هذه الدول وغيرها من عنق الزجاجة لن يكون إلى بتظافر جهود كل دول العالم. فالحل لن يكون إلا عالميا وسيطلب إعادة صياغة جذرية للعلاقات بين الشمال والجنوب، في إطار رؤية ديمقراطية متعددة الأطراف تهدف إلى إنشاء دول وطنية تنسجم فيها العلاقات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

وإذا كان تاريخ الإنسان هو سلسلة من التعلم للخروج من الأزمات التي واجهها، فقد سلط هذا الوباء الضوء على مدى التفاوتات الاجتماعية والاتجاه الهائل نحو تركيز الثروة الموجودة على هذا الكوكب. ويقودنا هذا إلى التذكير بأخطاء الحلول التي واجهت بها البشرية الأزمات العالمية الأخرى، وكانت آخرها الأزمة المالية لعام 2008. فبسبب انفجار فقاعة العقار في الولايات المتحدة، بدأت أزمة مالية انتقلت سريعا إلى مناطق أخرى من العالم لتصبح اضطرابات اقتصادية ذات أبعاد عالمية. وقد استمرت الأوضاع باعتبارها أسوأ أزمة لا تزال نعاني من عواقبها. وقد قامت الحكومات بإنقاذ الشركات المالية الكبيرة، بما في ذلك صرف مكافأة نهاية الخدمة للمديرين التنفيذيين الذين أصبحوا أكثر ثراءً في نهاية الأزمة رغم مسؤوليتهم الأساسية عن تدهور الأوضاع.

وهكذا؛ فمن الناحية الاجتماعية وعلى نطاق عالمي كان حل الأزمة لصالح الأغنياء وتعافي الاقتصاد مرة أخرى؛ وهذا ما سيؤدي إلى نمو فجوة التفاوتات، وفقدان ملايين الناس منازلهم في جميع أنحاء العالم، وسيصبحون مثقلين بالديون، وعاطلين عن العمل، وستسحب الاستثمارات من مجالي الصحة والتعليم في العديد من البلدان. وهو ما عانته بوضوح دول مثل : اليونان وإيطاليا وإسبانيا وحتى فرنسا. وفي يناير 2020 ذكر

تقرير لمنظمة أوكسفام أن "2153 مليارديرا فقط في العالم لديهم ثروة أكثر من 4.6 مليار شخص (60 ٪ من سكان العالم)".⁹ ومن الناحية السياسية تسببت الأزمة المالية الماضية في زلزال هائل يتضح من ظهور أحزاب جديدة إما في أقصى اليمين أو في أقصى اليسار تدافع عن قيادات استبدادية في جميع أنحاء العالم. وهو ما أدى إلى وصول حكام شعبيين إلى سدة الحكم كدونالد ترامب في الولايات المتحدة وجاير بالسونارو في البرازيل ومودي في الهند وماطيو سالفيني في إيطاليا وبوريس جونسون في بريطانيا... إلخ.

وهذا هو المشهد الذي نخشى تكراره عقب هذه الأحداث مما قد يخلق أزمة سياسية شبيهة بتلك التي عاشها العالم قبيل الحرب العالمية الثانية. وقد اتحدت مختلف الأحزاب اليمينية المتطرفة من أجل رسم سياسة موحدة ترمي إلى التركيز على الهويات وخلق الخوف من الغريب وتحرير الاقتصاد أكثر بذريعة خلق مناصب الشغل. وفي هذا الإطار فتحت حفيذة الزعيم الفرنسي اليميني جون ماري لوبين مؤسسة العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العاصمة الإسبانية لتدريس الاستراتيجيات التي تنتهجها الأحزاب اليمينية المتطرفة للوصول إلى السلطة.

وللخروج من عنق الزجاجة يجب أن لا ننسى أن هذه الجوائح ترتبط مباشرة بتدمير النظم البيئية وإزالة الغابات والاتجار بالحيوانات البرية. وإذا لم تأخذ البشرية هذا المعطى بعين الاعتبار فسندسقط في نفس الحفرة مرة أخرى.

وتُظهر الأسباب الاجتماعية-البيئية للوباء أن العدو ليس الفيروس نفسه، بل ما الذي يسببه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العدو هو العوالة التي لا تعرف لا حدودا أخلاقية ولا سياسية بالإضافة إلى العلاقة الملتبسة بين الرأسمالية والطبيعة والتي تطبعها النفعية الخالية من أية مبادئ أو إحساس بالمسؤولية.

وهذا ما لاحظناه في كثرة الاستعارات الحربية في خطابات الزعماء في إسبانيا وفي العالم، فكلهم يتحدثون عن "العدو غير المرئي" أو "العدو المشترك" وإلى ضرورة إيجاد سلاح لإيقافه دون أن يضعوا الأصبع على السبب لفهم جذور المشكلة.

⁹ يملك أصحاب المليارات في العالم ثروة تفوق ما يملكه 4.6 مليار إنسان <https://arabic.oxfam.org/latest/press-release/>

خاتمة

كشفت الجائحة أن مصير الإنسانية مشترك، فمهما وصل تطور الدول وتقدمها وغناها لا يمكنها أن تواجه الجوائح وحدها. فهي هو الاتحاد الأوروبي وها هي الولايات المتحدة وقفا عاجزين أمام الفيروس القاتل؛ لأن المشاكل العامة لا تحلها إلا الحلول العامة. كما عرفتنا الأزمة بأخطاء سياستنا لعشرات السنين؛ حيث لم تنفعنا لا الجيوش ولا جحافل المؤثرين ولا فنانون التفاهة وإنما العلماء والباحثون.

بالإضافة إلى هذا تعلمنا أن كل تنمية لا تضع في صلب اهتمامها الإنسان، لن تصل إلى بر الأمان مهما أغرانا بريقها. وبما أن كل شيء يبدأ بالتعليم وينتهي إليه، فنرى أن الجائحة قد تكون نعمة على التعليم العالي. فبعد أن استطاع التعليم الجامعي التأقلم مع التعليم عن بعد، نرى أنه يمكن للجامعات المرموقة أن تفتح تخصصات ومساقات لتدريس طلبة البلدان الفقيرة مما سيكون له تأثير إيجابي على هذه الدول. وعليه فيتوجب علينا إعادة النظر في مناهجنا لتعليم التلميذ المهارات ليكون مستقلا في تعليمه، فهذا هو المستقبل.

وبالإضافة إلى هذا نرى أنه من الضروري التخلي عن الخطاب الحربي ومعالجة الأسباب البيئية والصحية للوباء، ووضعها ضمن الأولويات. وهو ما سيحتم علينا التوافق حول ميثاق اقتصادي واجتماعي جديد. فعام الوباء الكبير يضعنا في مفترق طرق حضاري في مواجهة معضلات سياسية وأخلاقية غير مسبوقه. وإذا لم نقم بهذا فسننتج نحو عوامة أكثر استبدادية، وهو ما سيؤدي إلى انتصار التوجه الأمني والمراقبة الرقمية لصالح رأس المال والاستبداد.

ويحذونا الأمل في أن تفتح الأزمة الطريق أمام إمكانية بناء عوامة أكثر ديمقراطية، تولى أهمية للرعاية والتضامن والتكافل. ولهذا لا يجب أن ننسى أننا أمام وضع استثنائي وأزمة هيكلية، وأفق حضاري غامض لا زالت تتنازعه الرياح في مختلف الاتجاهات. وعليه يجب أن لا نعيد نفس أخطاء 2008، الذي حصر الإعانة في المجال المصرفي، بل يجب تقوية الدولة والمؤسسات العمومية لنضمن الرفاه للسكان.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة إيجاد حلول لتلك الأفكار التي تقول بالدور التدميري الحالي للاقتصاد. ولنصل إلى هذا يجب أن يصبح مبدأ الحفاظ على الحياة مسألة مركزية، ونستوعب أننا كائنات مترابطة، ونتخلى عن فكرة مركزية الإنسان واستبدالها

بفكرة أننا جزء من الكل، وأننا نكون مع الآخرين أو لا نكون، وأن الطبيعة بيتنا المشترك. ويجب أن نجبر الحكومات على التخلي عن المنطق التجاري وإعادة توجيه استثماراتها في القطاعات الاجتماعية. كما يجب علينا أن نعيد للطب هدفه، والذي يذكرنا به قسم أبقراط، بعد أن تم تسليعه في العقود الأخيرة. وكل هذا يمكن أن يكون صعباً؛ لكنه ليس مستحيلاً. نحن في حاجة ماسة إلى التصالح مع الطبيعة وإلى إعادة ربط علاقتنا معها على أساس الاحترام لا على أساس الدمار.

بيبيروغرافيا

نظراً لأن فترة إعداد هذا البحث صادفت الحجر الصحي الإجباري فقد اعتمدنا في إعداده على مواقع الإنترنت التي كانت نافذتنا على العالم، ولهذا ننتهز الفرصة لنشكر القائمين على كل المواقع الجادة التي لولاها لالتهمتنا مواقع الأخبار الزائفة التي يحركها من نسميمهم القراصنة الجدد والذين لا يحسنون السطو والصيد إلا في الماء العكر.

<https://www.europarl.europa.eu/factsheets/es/sheet/153/la-gestion-de-las-fronteras-exteriores>

<https://datos.bancomundial.org/indicador/MS.MIL.XPND.GD.ZS>

<https://www.lavanguardia.com/politica/20190530/462570154956/moscu-planea-instalar-mas-de-200000-videocamaras-con-reconocimiento-facial.html>

<https://digital24news.com/quim-torra-pagara-43000-euros-por-paciente-en-la-uci-a-la-sanidad-privada/>

https://cincodias.elpais.com/cincodias/2020/04/09/economia/1586420695_581898.html

<https://www.elindependiente.com/politica/2020/03/28/la-verguenza-de-europa/>

https://www.hispanidad.com/confidencial/italia-amenaza-brexit-pib-frances-derrumba-6_12017639_102.html

<https://arabic.oxfam.org/latest/press-release/>